المشاركون في ندوة «الجرائم الانتخابية والمؤسسات الرقابية» أكدوا أنه آن أوان تجريم الواسطة

«نزاهة»: ندرس قوانين تمويل الانتخابات ... والرشوة والفرعيات في حاجة لنفضة قوية

| كتب أحمد عبدالله |

كشف أمين عام هيئة مكافحة الفساد «نزاهة» بالإنابة الدكتور محمد بوزبر، أن الهيئة تعكف حالياً بالتعاون مع الجهات الحكومية على دراسة القوانين المتعلقة بتمويل العملية الانتخابية، معتبراً أن قوانين الرشوة الانتخابية والفرعيات تحتاج لنفضة قوية.

واستعرض المشاركون في ندوة «الجرائم الانتخابية ودور المؤسسات الرقابية» التي نظمتها الهيئة، مساء أول من أمس، بالتعاون مع جمعية الشفافية الكويتية ضمن فعاليات نادي «نزاهة» أنماط الجرائم المتعلقة بالانتخابات.

وقال بوزبر في كلمته «نهدف لتعزيز جهود فهم العملية الانتخابية، وتوعية جميع المواطنين بالدور المهم لكل مواطن، وترسيخ العمل المشترك بين (نزاهة) ومؤسسات المجتمع المدني».

واعتبر أن «بعض المواد القانونية تحتاج لنفضة قوية، خصوصاً في ما يتعلق بالرشوة الانتخابية والفرعيات»، لافتاً إلى أن «(نزاهة) تقوم بجهود وقائية توعوية منذ 2016»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «نظام إقرارات الذمة المالية يشمل شريحة كبيرة من الخاضعين القائمين والمشرفين على العملية الانتخابية».

بشاير الصانع

إيمان القطان

محمد بوزبر

وأضاف «على مدار الساعة في (نزاهة) ثمة لجان تعمل على فحص الإقرارات، وتتحقق من توافر الشفافية، وعدم وجود أي تربح يصاحب الانتخابات بمنهجية واضحة»، موضحاً أن «هناك مواكبة من قبل (نزاهة) للعملية الانتخابية، من خلال جهود مجتمعية في الاستراتيجية الوطنية، لترسيخ سيادة القانون والتي حوت أربعة محاور مختلفة».

واعتبر أن «من أهم الإنجازات التي تم تحقيقها هو صدور قانون حق الاطلاع، وبالتالي من له مشكلة في عملية القيود الانتخابية وغيرها، يمكنه توظيف القانون الذي تعكف (نزاهة) على إنجاز لائحته التنفيذية، ليكون صالحاً للتطبيق بأسرع وقت ممكن، ولدينا أولوية بمراجعة النصوص الخاصة بتمويل العمليات الانتخابية».

بدورها، استعرضت عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق الدكتورة إيمان القطان، الجرائم الانتخابية ومن بينها الانتخابات الفرعية، ومعتبرة من أبرز أسباب تجريمها «الخوف من تعزيز الروح القبلية فوق الروح الوطنية، وتشمل تلك الجريمة، التنظيم أو المشاركة في الانتخابات الفرعية».

وتحدثت القطان عن الدعاية الانتخابية قائلة «لا يجوز الإخلال بالقيد الزمني للدعاية الانتخابية، والتي تبدأ منذ نشر مرسوم الدعوة للانتخابات في الجريدة الرسمية، وهذا يشمل إقامة المقرات الانتخابية والاجتماعات الانتخابية».

وعن الرشوة الانتخابية، قالت «تتضمن أفعالاً متعلقة بالراشي وأخرى متعلقة بالمرتشي، ومنها إعطاء فائدة مادية أو معنوية، مقابل التصويت أو الامتناع عن التصويت، وكذلك مجرد العرض حتى لو رفض الناخب، فيعتبر المرشح أو من ينوب عنه مرتكباً لجريمة الرشوة. إذا كان هناك اتفاق على الخدمات المقدمة للناخب أنها مقابل صوته تعد رشوة»، مشددة على أنه «آن الأوان لتجريم الواسطة بكل أشكالها، والجرائم الانتخابية للأسف لا تعتبر جرائم فساد، لأنه لا يوجد نص قانوني يذكر أنها من جرائم الفساد».

أما أستاذة علم الاتصال والإعلام بجامعة الكويت الدكتورة بشاير الصانع، فقالت إن «الإعلام هو السلطة الرابعة وأداة رقابية، لكن للاسف ما نراه هو عملية دعائية لمن يدفع أكثر. المؤسسات الإعلامية تجارية، لكن يجب عليها الحفاظ على ميثاق شرف المهنة، هناك منصات تعرض أسعاراً لخدمات إعلامية لصناعة رأي عام مزيف، وهو ليس رأي الغالبية، وإنما فقاعات إعلامية تطلق لصالح بعض المرشحين. نحتاج أن نعرف كم يدفع لهذه الخدمات الإخبارية؟».

إيمان القطان: الجرائم الانتخابية لا تعتبر جرائم فساد... لأنّ لا نصَّ قانونياً بذلك

محمد بوزبر: صدور قانون «حق الاطلاع» من أهم الإنجازات ونعكف على وضع لائحته التنفيذية

بشاير الصانع: الإعلام السلطة الرابعة وما نراه عملية دعائية لمن يدفع أكثر

ضوابط قانونية

ذكرت القطان أن القانون نص على عدد من الضوابط، ومن يخالفها يعرّض نفسه للعقوبات منها:

- وجود مقرين فقط للمرشح، أحدهما للذكور وآخر للإناث.
- لا يجوز طباعة أو نشر أي أوراق، إلا إذا تضمنت اسم الناشر.
- لا يجوز استغلال دور العبادة أو المدارس في الدعاية.
- لا يجوز استغلال ميزانية أو مقار جمعيات النفع العام أو النقابات.

يجلسون «قروبات» على جانبي الطريق ويزعجون الأهالي

العزاب «يحتلون»... ممشى القصر

مطالبات بزيادة عدد مداخل السيارات من الطريق العام ومواجهة ظاهرة التقحيص

العزاب على قارعة الممشى (تصوير سعود سالم)

| كتب غانم السليماني |

فيما تتهيأ منطقة القصر في محافظة الجهراء لارتداء حلة مشروع شبكة الألياف الضوئية الذي دخل حيز التنفيذ بعد طول انتظار، بعد أن شرعت وزارة المواصلات في البدء في البنية التحتية لتطوير الخدمات الهاتفية وزيادة سرعة الإنترنت، وإتاحة الفرصة لتوفير خدمات إلكترونية متعددة، مازالت المنطقة تعاني من احتياجات كثيرة تنقصها، ومنها تطوير الطرق وتعديل مداخل المنطقة التي أضحت مزدحمة بسبب تكدس العزاب والمطاعم، إلى جانب احتلال العزاب لممشى منطقة القصر حيث يتعذر على نساء وأطفال المنطقة المشي بسبب جلوس العزاب على جانبي الممشى بشكل كثيف وتحدثهم بالهواتف بصوت عالٍ وجلوسهم «قروبات» الامر الذي جعل الاستمتاع بهواية المشي مشكلة حقيقية لأهل المنطقة.

الجلوس أمام الممشى يضايق النساء والاطفال

وشكت إحدى النساء من وجود أعداد كبيرة من العزاب الذين يجلسون على محاذاة الممشى خلال أوقات العصر. وقالت «إن الممشى يقع في مكان مميز ولكن مع الاسف لا نستطيع أن نمشي عليه بسبب كثرة العزاب، يجب أن تقوم الجهات المختصة بمواجهة هذه الظاهرة ووضع الحلول المناسبة لها مثل أن تخصص الممشى للعائلات والاطفال وتمنع جلوس العزاب فيه».

وطالبت بأن يتم تخصيص مسارات أكثر من الممشى، أسوة بممشى النعيم ووضع حاويات للقمامة.

من جهته، دعا المواطن علي العريفان إلى مضاعفة الاهتمام بمنطقة القصر ووضع حل للاختناق المروري أمام المطاعم والبقالات التي تغلق الشوارع وتسبب حوادث، متمنياً أن يتم تخصيص مواقف خاصة للطلبات الخارجية، لأن الزبائن يقفون بسياراتهم أمام المطعم ويتسببون في زحمة كبيرة، ويعطلون حركة السير.

وأشار العريفان إلى ضرورة زيادة عدد مداخل السيارات من الطريق العام حتى يتم تخفيف الضغط على المدخل الوحيد للمنطقة، ومواجهة ظاهرة التقحيص التي تحصل بشكل يومي تقريباً.

السفيرة الأميركية زارت الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين

سبيكة الجاسر: ملتزمون الشراكة المجتمعية لخدمة الأطفال ذوي الإعاقة

ستيوارت بايتز وإلهام الحمدان وروماتوسكي والجاسر ومنى بورسلي

جلسة تدريب للتطوير المهني

السفيرة الأميركية تتابع جلسة النشاط الفني

اطلاع على نشاط الطلاب

زارت سفيرة الولايات المتحدة الأميركية لدى الكويت ألينا رومانوسكي، الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين، وشاركت في عدد من الأنشطة مع طلبتها وموظفيها.

وقالت السفيرة، عقب زيارتها، «كل التقدير لطاقم عمل الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين على تفانيهم وعملهم الدؤوب... اطلعت خلال زيارتي لمقرهم على الرعاية والتعليم والدعم المبتكر والمستمر للأفراد ذوي الإعاقة، وبالتالي تغيير حياتهم والمساعدة على دمجهم في المجتمع. أتطلع لمزيد من الزيارات مستقبلاً».

من جهتها، قالت نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية سبيكة الجاسر، إن الزيارة ثمرة التزام الجمعية ببناء علاقات قوية مع الشركاء في المجتمع والمنظمات المحلية والأجنبية المختلفة، من أجل تبادل الخبرات وخدمة الأطفال ذوي الإعاقة، بأفضل طريقة ممكنة.

وأضافت الجاسر أن الجمعية تنفذ مشروعاً فنياً مصمماً خصيصاً للأطفال ذوي الإعاقة، وتديره فنانة تعمل كأخصائية العلاج بالعمل، حيث توجه المشاركين من خلال جلسات فنية وإدخال تعديلات للأنشطة أو البيئة، مراعاة للاحتياجات المختلفة للأطفال ذوي الإعاقة.

وذكرت أن الجمعية تقدم حالياً استشارات مجانية للعلاج الطبيعي، والعلاج بالعمل وعلاج النطق واللغة للأطفال ذوي الإعاقة من جميع الجنسيات، بالإضافة إلى تقديم نصائح تمريضية لمقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف مساعدتهم على تحسين الحركة والتنظيم الذاتي والمعالجة الحسية.

وحضرت السفيرة دورة تدريب في مجال التطوير المهني، تهدف إلى تبادل الخبرات وتعلم تقنيات علاجية جديدة وزيادة الإنتاجية، وجلسة فنية لتعزيز وتشجيع دمج جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، بغض النظر عن مهاراتهم وقدراتهم.

كما قامت السفيرة بزيارة قسم إعادة التأهيل، وشاهدت بعض العلاجات اليدوية، وتقدم الحركة للأطفال ذوي الإعاقة.

محافظ العاصمة: إنذار 36 عقاراً مُخالفاً في شرق وبنيد القار

| كتب ناصر الفرحان |

أكد محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد أن «إجمالي العقارات المخالفة لضوابط البناء والتي تم إنذارها في منطقتي شرق وبنيد القار، يبلغ 36 عقاراً استثمارياً حتى الآن»، لافتاً إلى أن 16 عقاراً بادر ملاكها بإزالة مخالفات بنائها في المنطقتين.

وأوضح الخالد، على هامش متابعته لملف إزالة مخالفات البناء في مناطق المحافظة أمس، أنه «تم هدم 4 عقارات متهالكة مخالفة بشكل كامل في شرق، من قبل ملاكها بعد إنذار فريق الطوارئ».

وذكر أن «11 عقاراً في السكن الخاص تم إنذارها منذ تاريخ 9 /9 /2020، في الدعبة والدسمة والقادسية والروضة»، مبيناً أن «عدد العقارات التي تم البدء في إزالة مخالفاتها في هذه المناطق، 4 ويتبقى 7 تحت المتابعة».

الخالد خلال جولته

وأوضح أن «الجهود المبذولة نتاج لخطط مسبقة تعتمدها المحافظة على مرحلتين، الأولى سيتم فيها إزالة مخالفات البناء، والثانية سيتم فيها تجميل مختلف العقارات»، مشيراً إلى أن «جهود المحافظة متواصلة حتى الانتهاء من جميع مخالفات البناء في جميع مناطقها حيث سيتم رصد ومخالفة جميع العقارات المخالفة تماماً».

وختم الخالد مؤكداً أن «أبواب المحافظة مفتوحة لتلقي أي شكاوى أو استفسارات أو مقترحات من قبل جميع السكان»، مشيداً بـ«فريق الطوارئ لفرع بلدية محافظة العاصمة وغيره من الجهات المشاركة، والذين بذلوا جهوداً مخلصة، بالتعاون مع المحافظة لإنجاز توجهها في الحفاظ على المظهر الحضاري لجميع مناطقها».